

النوع الثاني والخمسون

في حقيقته ومجازه

لا خلاف في وقوع الحقائق في القرآن؛ وهي: كل لفظ بقي على موضوعه، ولا تقديم فيه ولا تأخير. وهذا أكثر الكلام.

وأما المجاز: فالجمهور أيضاً على وقوعه فيه، وأنكره جماعة، منهم: الظاهرية وابن القاص من الشافعية وابن خويز منداد من المالكية.

وشبهتهم: أن المجاز أخو الكذب، والقرآن منزّه عنه، وأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة، فيستعير؛ وذلك محال على الله تعالى.

وهذه شبهة باطلة، ولو سقط المجاز من القرآن سقط منه شطر الحُسن، فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، ولو وجب خلوّ القرآن من المجاز وجب خلّوه من الحذف والتوكيد وتثنية القَصص وغيرها.

وقد أفرده بالتصنيف: الإمام عز الدين بن عبد السلام؛ ولخصته مع زيادات كثيرة في كتاب سمّيته: «مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن». وهو قسمان:

الأوّل: المجاز في التركيب، ويسمّى مجاز الإسناد، والمجاز العقلي. وعلاقته الملابس، وذلك أن يُسند الفعل أو شبهه إلى غير ما هو له أصالةً لملاسته له، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُبَيَّنَّ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، نُسبت الزيادة - وهي فعل الله - إلى الآيات، لكونها سبباً لها. ﴿يَذِيحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [القصص: ٤]. ﴿يَكْفُمُنُّ أَبْنِي لِي﴾ [غافر: ٣٦]؛ نسب الذبح - وهو فعل الأعوان - إلى فرعون، والبناء - وهو فعل العملة - إلى هامان لكونهما أمرين به.

وكذا قوله: ﴿وَأَحْلَوْ قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨]؛ نُسب الإحلال إليهم لتسببهم في كفرهم بأمرهم إياهم به.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧]، نُسب الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه.

﴿عِشَّةً رَاضِيَةً﴾ [الحاقة: ٢١]، أي: مرضية.

﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾ [محمد: ٢١]، أي: عَزَمَ عليه، بدليل: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وهذا القسم أربعة أنواع:

أحدها: ما طرفاه حقيقتان كآلية المصدّر بها، وكقوله: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢].

ثانيها: مجازيان، نحو: ﴿فَمَا رِيحَتْ يَمَعَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٦]، أي: ما ربحوا فيها، وإطلاق الريح

والتجارة هنا مجاز.

ثالثها ورابعها: ما أحد طرفيه حقيقيّ دون الآخر.

أما الأوّل والثاني فكقوله: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا﴾ [الروم: ٣٥]، أي: برهاناً. ﴿كَلَّا إِنَّمَا لَطَنَّا﴾ [٥٦] نَزَاعَةً لِلشَّوَى ﴿١١﴾ تَدْعُوا﴾ [المعارج: ١٥، ١٦، ١٧]؛ فَإِنَّ الدَّعَاءَ مِنَ النَّارِ مَجَازٌ. وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَصْعَقَ لَعْنَةُ أُولَئِكَ﴾ [محمد: ٤]. ﴿تَوَقَّيْ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]. ﴿فَأَمَّهُ هَكَوِيَةً﴾ [القارعة: ٩]. واسم الأم الهاوية مجاز، أي: كما أنّ الأم كافلة لولدها وملجأ له، كذلك النَّارُ للكافرين كافلة ومأوى ومرجع.

القسم الثاني: المجاز في المفرد، ويسمى المجاز اللغويّ، وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً، وأنواعه كثيرة:

أحدها: الحذف، وسيأتي مبسوطاً في نوع الإيجاز، فهو به أجدر، خصوصاً إذا قلنا: إنه ليس من أنواع المجاز.

الثاني: الزيادة، وسبق تحرير القول فيها في نوع الإعراب.

الثالث: إطلاق اسم الكل على الجزء، نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعُهُمْ فِي مَدَائِمِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩]، أي: أناملهم. ونكتة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى إدخالها على غير المعتاد مبالغة في الفرار، فكأنهم جعلوا الأصابع. ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون: ٤]، أي: وجوههم؛ لأنه لم ير جمالتهم. ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أطلق الشهر وهو اسمٌ لثلاثين ليلة، وأراد جزءاً منه، كذا أجاب به الإمام فخر الدين عن استشكال: أنّ الجزء إنما يكون بعد تمام الشرط، والشَّرْطُ أن يشهد الشهر، وهو اسم لكلّه حقيقة؛ فكأنه أمر بالصوم بعد مضيّ الشهر؛ وليس كذلك. وقد فسره عليّ وابن عباس وابن عمر على أنّ المعنى: من شهد أول الشهر فليصم جميعه وإن سافر في أثنائه. أخرجه ابن جرير^(١) وابن أبي حاتم^(٢) وغيرهما، وهو أيضاً من هذا النوع، ويصلح أن يكون من نوع الحذف.

الرابع: عكسه، نحو: ﴿وَبَقِيَ وَجْهٌ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، أي: ذاته. ﴿قَوْلُوا وَجُوهَكُمْ سَطْرٌ﴾ [البقرة: ١٤٤]، أي: ذواتكم، إذ الاستقبال يجب بالصدر. ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨]. ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَسِيفَةٌ﴾ [١١] عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٢، ٣]؛ عبّر بالوجوه عن جميع الأجساد؛ لأن التنعم والنصب حاصلٌ بكلّها. ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]. ﴿فِيمَا كَسَبَتْ آيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، أي: قدّمت وكسبتم، ونسب ذلك إلى الأيدي، لأن أكثر الأعمال تُزاول بها. ﴿فَرَأَى النَّاسَ﴾ [المزمل: ٢]. ﴿وَقَرَأَانَ الْقُرْآنَ﴾ [الإسراء: ٧٨]. ﴿وَأَزْكُوعُوا مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]. ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْتَجِدْ لَكُمْ﴾ [الإنسان: ٢٦]. أطلق كُلاً من القيام والقراءة والركوع والسجود على الصلّاة وهو بعضها. ﴿هَدْيًا يَبْلُغُ النَّكْبَةَ﴾ [المائدة: ٩٥]، أي: الحرم كله، بدليل أنه لا يذبح فيها.

(١) في «تفسيره» ١٤٤/٢ البقرة: ١٨٥.

(٢) في «تفسيره» ٣١٢/١ (١٦٥٦) البقرة: ١٨٥.

تنبيه:

أَلْحَقْ بِهِذَيْنِ التَّوَعِينِ شَيْئَانِ:

أحدهما: وصف البعض بصفة الكل، كقوله: ﴿نَاصِيَةٌ كَذِيبَةٍ خَائِنَةٌ﴾ [العلق: ١٦]، فالخطأ صفة الكل، ووصف به الناصية. وعكسه كقوله: ﴿إِنَّا يَنْكُمُ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥٢]. والوجل صفة القلب. ﴿وَلَمَلَيْتَ مِنْهُمْ رُغْبًا﴾ [الكهف: ١٨]. والرغب إنما يكون في القلب.

والثاني: إطلاق لفظ بعض مراداً به الكل، ذكره أبو عبيدة، وخرج عليه قوله: ﴿وَلَا يُبَيِّنُ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ [الزخرف: ٦٣]، أي: كله. ﴿وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾ [غافر: ٢٨]. وتُعْتَبَرُ بأنه لا يجب على النبي بيان كل ما اختلف فيه، بدليل الساعة والروح ونحوهما، وبأن موسى كان وعدهم بعذاب في الدنيا وفي الآخرة، فقال: يصيبكم هذا العذاب في الدنيا، وهو بعض الوعيد، من غير نفي عذاب الآخرة. ذكره ثعلب.

قال الزركشي: ويحتمل أيضاً أن يقال: إن الوعيد مما لا يُستنكر ترك جميعه، فكيف بعضه؟ ويؤيد ما قاله ثعلب قوله: ﴿وَمَا تَرِيكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَقَّعُكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ [يونس: ٤٦].

الخامس: إطلاق اسم الخاص على العام، نحو: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، أي: رسله.

السادس: عكسه، نحو: ﴿وَيَسْتَعْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥]، أي: المؤمنين، بدليل قوله: ﴿وَيَسْتَعْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٧].

السابع: إطلاق اسم الملزوم على اللازم. كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥]، أي: أنزلنا برهاناً يستدلون به وهو يدلهم، سمي الدلالة كلاماً، لأنها من لوازم الكلام.

الثامن: عكسه، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: ١١٢]، أي: هل يفعل؟ أطلق الاستطاعة على الفعل لأنها لازمة له.

التاسع: إطلاق المسبب على السبب، نحو: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾ [غافر: ١٣]. ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦]، أي: مطراً يتسبب عنه الرزق واللباس. ﴿لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ [النور: ٣٣]، أي: مؤنة من مهرٍ ونفقة، وما لا بد للمتزوج منه.

العاشر: عكسه، نحو: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠]، أي: القبول والعمل به؛ لأنه مسبب عن السمع.

تنبيه: من ذلك نسبة الفعل إلى سبب السبب، كقوله: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿كَمَا أَخْرَجَ أَبُوئِيكَمُ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧]، فإن المخرج في الحقيقة هو الله تعالى، وسبب ذلك أكل الشجرة، وسبب الأكل وسوسة الشيطان.

الحادي عشر: تسمية الشيء باسم ما كان عليه، نحو: ﴿وَأَتُوا آلِينَاعَى أَمَوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢]، أي: الذين كانوا يتامى، إذ لا يُتَم بعد البلوغ^(١). ﴿فَلَا تَقْضُوا لَهُمْ نَ أَنْ يَكُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، أي: الذين كانوا أزواجهم. ﴿مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ [طه: ٧٤]؛ سماه مجرمًا باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجمام.

الثاني عشر: تسميته باسم ما يؤول إليه، نحو: ﴿إِنِّي أَرْتَدِيْ أَعْمِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، أي: عنباً يؤول إلى الخمرية. ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاَجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]، أي: صائراً إلى الكفر والفجور. ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٠]، سماه زوجاً، لأن العقد يؤول إلى زوجية؛ لأنها لا تُنكح إلا في حال كونه زوجاً. ﴿فَبَشِّرْهُ بِقُلْدِ عَلِيْرٍ﴾ [الصافات: ١٠١]. ﴿بَشِّرْكَ بِقُلْدِ عَلِيْرٍ﴾ [الحجر: ٥٣]؛ وصفه في حال البشارة بما يؤول إليه من العلم والحلم.

الثالث عشر: إطلاق اسم الحال على المحلّ، نحو: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧]، أي: في الجنة، لأنها محلّ الرحمة. ﴿بَلْ مَكْرٌ آلِيلٍ﴾ [سبأ: ٢٣]، أي: في الليل. ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]، أي: في عينك، على قول الحسن.

الرابع عشر: عكسه، نحو: ﴿فَلْيَبْغِ نَادِيَهُمْ﴾ [العلق: ١٧]، أي: أهل ناديه؛ أي: مجلسه. ومنه التعبير باليد عن القدرة، نحو: ﴿بِيْدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، وبالقلب عن العقل، نحو: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، أي: عقول.

وبالأنفاه عن الألسن، نحو: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

وبالقرية عن ساكنها، نحو: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢].

وقد اجتمع هذا النوع وما قبله في قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]؛ فإن أخذ الزينة غير ممكن لأنها مصدر، فالمراد محلها، فأطلق عليه اسم المحلّ على الحال، وأخذها للمسجد نفسه لا يجب، فالمراد الصلاة، فأطلق اسم المحلّ على الحال.

الخامس عشر: تسمية الشيء باسم الله، نحو: ﴿وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، أي: ثناءً حسناً؛ لأن اللسان الله. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤]، أي: بلغة قومه.

السادس عشر: تسمية الشيء باسم ضده، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]. والبشارة حقيقة في الخبر السارّ.

ومنه: تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصارف عنه، ذكره السكاكيتي، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿مَا مَعَكَ إِلَّا سَجْدٌ﴾ [الأعراف: ١٢]؛ يعني ما دعاك إلى ألا تسجد؟ وسلم بذلك من دعوى زيادة (لا).

(١) وذلك لما أخرجه أبو داود (٢٨٧٣) من حديث علي مرفوعاً: «لا يُتَم بعد احتلام، ولا ضمات يوم إلى الليل». وقد صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

السابع عشر: إضافة الفعل إلى ما لا يصح منه تشبيهاً، نحو: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ﴾ [الكهف: ٧٧]؛ وصفه بالإرادة؛ وهي من صفات الحي، تشبيهاً لميله للوقوع بإرادته.

الثامن عشر: إطلاق الفعل والمراد مشارفته ومقاربتة وإرادته، نحو: ﴿إِذَا بَلَغَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢]، أي: قاربن بلوغ الأجل؛ أي: انقضاء العدة، لأن الإمساك لا يكون بعده. وهو في قوله: ﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]. حقيقة. ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، أي: فإذا قَرُبَ مَجِيؤُهُ. وبه يندفع السؤال المشهور فيها: أن عند مجيء الأجل لا يتصور تقديم ولا تأخير. ﴿وَلَيْخَشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ...﴾ الآية [النساء: ٩]. أي: لو قاربوا أن يتركوا خافوا، لأن الخطاب للأوصياء؛ وإنما يتوجه إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات. ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦]، أي: أردتم القيام. ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨]، أي: أردت القراءة، لتكون الاستعاذة قبلها. ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَانٍ﴾ [الأعراف: ٤]، أي: أردنا إهلاكها، وإلا لم يصح العطف بالفاء.

وجعل منه بعضهم قوله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [الكهف: ١٧]، أي: من يرد الله هدايته، وهو حسن جداً، لثلاث يتحد الشرط والجزاء.

التاسع عشر: القلب؛ إما قلب إسناد، نحو: ﴿مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لِنَنُوْا بِالْمُصْبِحَةِ...﴾ [القصص: ٧٦]، أي: لتنوع العصبية بها. ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، أي: لكل كتاب أجل. ﴿وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ﴾ [القصص: ١٢]، أي: حرّمناه على المراضع. ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، أي: تعرض النار عليهم، لأن المعروف عليه هو الذي له الاختيار. ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، أي: وإن حبه للخير. ﴿وَإِنَّ بُرْدَكَ بِمَغْيَرٍ﴾ [يونس: ١٠٧]، أي: يرد بك الخير. ﴿فَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]، لأن المتلقى حقيقة هو آدم، كما قرئ بذلك أيضاً. أو قلب عطف، نحو: ﴿ثُمَّ تَوَلَّىٰ عَنْهُمْ فَانظَرْ﴾ [النمل: ٢٨]، أي: فانظر، ثم تول، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: ٨]، أي: تدلّى فدنا، لأنه بالتدلي مال إلى الدنو. أو قلب تشبيه، وسيأتي في نوعه.

العشرون: إقامة صيغة مقام أخرى، وتحت أنواع كثيرة:

منها: إطلاق المصدر على الفاعل، نحو: ﴿فَأَنهَمُ عَدُوٌّ لِي﴾ [الشعراء: ٧٧]، ولهذا أفرده، وعلى المفعول، نحو: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أي: من معلومه. ﴿سَمِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]، أي: مصنوعه. ﴿وَجَاءَهُ عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]، أي: مكذوب فيه؛ لأن الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام.

ومنها: إطلاق البشري على المبشّر به، والهوى على المهوي، والقول على المقول.

ومنها: إطلاق الفاعل والمفعول على المصدر، نحو: ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢]، أي: تكذيب، ﴿بِأَيْتِكُمُ الْكُفْرَانُ﴾ [القلم: ٦]، أي: الفتنة على أن الباء غير زائدة.

ومنها إطلاق فاعل على مفعول نحو ماء دافق أي مدفوق، ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، أي: لا معصوم. ﴿جَعَلْنَا حَرَماً آمِناً﴾ [العنكبوت: ٦٧]، أي: مأموناً فيه.

وعكسه، نحو: ﴿إِنَّكَ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ [مريم: ٦١]. أي: آتياً. ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]، أي: ساتراً. وقيل: هو على بابه، أي: مستوراً عن العيون لا يُحسُّ به أحدٌ.

ومنها: إطلاق (فعليل) بمعنى (مفعول)، نحو: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥].

ومنها: إطلاق واحدٍ من المفرد والمثنى والجمع على آخر منها:

مثال إطلاق المفرد على المثنى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، أي: يرضوهما،

فأفرد لتلازم الرضاهين.

وعلى الجمع، نحو: ﴿إِنَّ الْأِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، أي: الأناسي، بدليل الاستثناء منه.

﴿إِنَّ الْأِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩]، بدليل ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ٢٢].

ومثال إطلاق المثنى على المفرد: ﴿أَلْفِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]، أي: ألقى.

ومنه كل فعل نسب إلى شيئين وهو لأحدهما فقط، نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرج من أحدهما، وهو الملح دون العذّب، ونظيره: ﴿وَمِن كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا

وَسَتَّخِرُونَ حُلِيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢]، وإنما تخرج الحلية من الملح. ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦]، أي: في إحداهنّ. ﴿سَيِّئًا حَوْثُهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] والناسي يوشع، بدليل قوله لموسى: ﴿فَأَيُّ

سَيِّئِ الْحَوْتِ﴾ [الكهف: ٦٣]. وإنما أضيف النسيان إليهما معاً لسكوت موسى عنه. ﴿فَمَنْ نَعَجَلَ فِي

يَوْمَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، والتعجيل في اليوم الثاني. ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]. قال

الفارسي: أي: من إحدى القريتين.

وليس منه ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّانٍ﴾ [الرحمن: ٤٦]. وأنّ المعنى جنة واحدة، خلافاً للفرّاء. وفي

كتاب «ذا القَدِّ»^(١) لابن جنّي أنّ منه: ﴿هَآءُ قَلْتِ لِلنَّاسِ أَخَذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وإنما

المتّخذ إلهاً عيسى دون مريم.

ومثال إطلاقه على الجمع: ﴿ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرِّيًّا﴾ [الملك: ٤]، أي: كرّاتٍ، لأنّ البصر لا يُحسّر

إلا بها. وجعل منه بعضهم قوله: ﴿الطَّلُوقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

ومثال إطلاق الجمع على المفرد: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، أي: أرجعني. وجعل

منه ابن فارس^(٢): ﴿فَسَاطِرُ أَيْمٍ يَرَجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]. والرسول واحد، بدليل ﴿أَرْجِعِ إِلَيْهِمْ﴾

[النمل: ٣٧]. وفيه نظر؛ لأنه يحتمل أنه خاطب رئيسهم، لاسيّما وعادة الملوك جارية ألا يرسلوا

واحداً. وجعل منه: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩]. ﴿بُنِزِلَ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ﴾ [النحل: ٢]، أي:

جبريل. ﴿وَرِذْقًا قَلْبًا نَفْسًا فَادْرَأَتْهُمُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]. والقاتل واحد.

ومثال إطلاقه على المثنى: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]. ﴿قَالُوا لَا تَحَفَّ ظِصَّانَ﴾ [ص: ٢٢].

(١) كتاب «القَدِّ» لابن جنّي انظر قوله فيه في «البرهان» ٣/٢٧٧ النوع: ٤٦.

(٢) أحمد بن فارس، من أئمة اللغة والأدب (ت: ٣٩٥هـ). «وفيات الأعيان» ١/٣٥.

﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِإِخْوَتِهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، أي: أَخْوَانٍ. ﴿فَقَدَّ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، أي: قلبكما. ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

ومنها: إطلاق الماضي على المستقبل لتحقق وقوعه، نحو: ﴿أَنَّهُ أَمَرَ اللَّهُ﴾ [النحل: ١]، أي: الساعة. بدليل: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]. ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر: ٦٨]. ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْقِيبَ ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ . . .﴾ الآية [المائدة: ١١٦]. ﴿وَسِرُّوْا لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [إبراهيم: ٢١]. ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَابِ﴾ [الأعراف: ٤٨].

وعكسه، لإفادة الدوام والاستمرار. فكأنه وقع واستمر، نحو: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٤]. ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مَلِكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي: تَلَّتْ. ﴿وَلَقَدْ نَعَلْنَا﴾ [النحل: ١٠٣]، أي: علمنا. ﴿قَدْ بَعَلِمَ مَا أُنشَأُ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٦٤]، أي: علم. ﴿فَلَمَّ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩١]، أي: قتلتم. ﴿فَقَرِيفًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيفًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]. ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾ [الرعد: ٤٣]، أي: قالوا.

ومن لواحق ذلك: التعبير عن المستقبل باسم الفاعل أو المفعول، لأنه حقيقة في الحال لا في الاستقبال، نحو: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ لَأَوَفُّوا﴾ [الذاريات: ٦]. ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣].

ومنها: إطلاق الخبر على الطلب أمراً أو نهياً أو دعاءً، مبالغة في الحث عليه حتى كأنه وقع وأخبر عنه. قال الزمخشري: ورود الخبر والمراد الأمر أو النهي أبلغ من صريح الأمر أو النهي؛ كأنه سورع فيه إلى الامتثال وأخبر عنه، نحو ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَئَصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا مُسُوفٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَيْثُ﴾ [البقرة: ١٩٧] على قراءة الرفع. ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ . . .﴾ [البقرة: ٢٧٢] على قراءة الرفع. ﴿وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا آتَيْنَاكُمْ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، أي: لا تنفقوا إلا ابتغاء وجه الله. ﴿لَا يَمْسَسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، أي: لا يمسسه. ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، أي: لا تعبدوا، بدليل: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]. ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمْ أَيُّومٌ يَعْفُرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩٢]، أي: اللهم اغفر لهم.

وعكسه، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرِّجْلَ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، أي: يمدد. ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، أي: ونحن حاملون، بدليل: ﴿إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [العنكبوت: ١٢]. والكذب إنما يرد على الخبر. ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢].

قال الكواشي: في الآية الأولى الأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر، لتضمنه اللزوم، نحو: (إن زرتنا فلنكرمك) يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم. وقال ابن عبد السلام: لأن الأمر للإيجاب، فثبته الخبر به في إيجابه.

ومنها: وضع النداء موضع التعجب، نحو: ﴿يَنحَسِرُّ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]. قال الفراء:

وعناه، فيا لها حسرة! وقال ابن خالويه^(١): هذه من أصعب مسألة في القرآن، لأن الحسرة لا تنادى، وإنما ينادى الأشخاص، لأن فائدته التنبه، ولكن المعنى على التعجب.

ومنها: وضع جمع القلة موضع الكثرة، نحو: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرُوفِ ءَامُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، وعُرف الجنة لا تحصى. ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنفال: ٤]، ورُتب الناس في علم الله أكثر من العشرة لا محالة. ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]. ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ونكتة التقليل في هذه الآية التسهيل على المكلفين.

وعكسه، نحو: ﴿يَرَبِّصَتْ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ومنها: تذكير المؤنث على تأويله بمدكر، نحو: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، أي: وعظ ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾ [ق: ١١]، على تأويل البلدة بالمكان. ﴿فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَارِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨]، أي: الشمس، أو الطالع. ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. قال الجوهري: ذُكرت على معنى الإحسان.

وقال الشريف المرتضى في قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]: إن الإشارة للرحمة، وإنما لم يقل: (ولتلك)؛ لأن تأنيثها غير حقيقي؛ ولأنه يجوز أن يكون في تأويل (أن يرحم).

ومنها: تأنيث المدكر، نحو: ﴿الَّذِينَ يَرْتُؤُونَ الْفَرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا﴾ [المؤمنون: ١١]، أنت الفردوس وهو مدكر، حملاً على معنى الجنة. ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ مِثَالًا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، أنت (عشراً) حيث حذف الهاء مع إضافتها إلى (الأمثال) وواحدتها مذكر، فقيل: لإضافة الأمثال إلى مؤنث، وهو ضمير الحسنات، فاكتمب منه التأنيث. وقيل: هو من باب مراعاة المعنى؛ لأن (الأمثال) في المعنى مؤنثة، لأن مثل الحسنة حسنة، والتقدير: فله عشر حسنات أمثالها. وقد قدمنا في القواعد المهمة قاعدة في التذكير والتأنيث.

ومنها: التَّغْلِيْب، وهو إعطاء الشيء حكم غيره. وقيل: ترجيح أحد المغلوبين على الآخر، وإطلاق لفظه عليهما، إجراءً للمختلفين مجرى المتفقين، نحو:

﴿وَكَاثٌ مِنَ الْقَاتِنِينَ﴾ [التحریم: ١٢]. ﴿إِلَّا أَمْرًا تُمْ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣]. والأصل (من القاتنات) و(الغابرات)؛ فَعُدَّتْ الْأُنْثَى مِنَ الْمَذْكَرِ بِحُكْمِ التَّغْلِيْبِ.

﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِجَهْلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، أتى بقاء الخطاب تغليياً لجانب (أنتم) على جانب (قوم). والقياس أن يؤتى بياء الغيبة، لأنه صفة لـ (قوم). وحسن العدول عنه وقوع الموصوف خبراً عن ضمير المخاطبين.

(١) ابن خالويه: الحسين بن أحمد، الهمداني، استوطن حلب. من كبار النحاة (ت: ٣٧٥هـ). «لسان الميزان» ٢/٢٦٧، «وفيات الأعيان» ١/١٥٧.

﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ يَبْعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٣]. غلب في الضمير المخاطب وإن كان ﴿فَمَنْ يَبْعَكَ﴾ يقتضي الغيبة، وحسنه: أنه لما كان الغائب تبعاً للمخاطب في المعصية والعقوبة، جعل تبعاً له في اللفظ أيضاً، وهو من محاسن ارتباط اللفظ بالمعنى.

﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [النحل: ٤٩]، غلب غير العاقل، حيث أتى بـ ﴿وَمَا﴾ لكثرت، وفي آية أخرى عبر بـ ﴿مَنْ﴾، فغلب العاقل لشرفه.

﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَةٍ أَوْ لَنَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]، أدخل شعيب في ﴿لَنَعُودَنَّ﴾ بحكم التغليب؛ إذ لم يكن في ملتهم أصلاً حتى يعود فيها. وكذا قوله: ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٩].

﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةَ كُلُّهُمْ جَمْعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠، ٣١]. عُد منهم بالاستثناء تغليباً لكونه كان بينهم.

﴿يَبْلَيْتَ بَنِيَّ وَيَبِيكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨]، أي: المشرق والمغرب. قال ابن السَّجَرِي: وغلب المشرق؛ لأنه أشهر الجهتين.

﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٩]، أي: الملح والعذب. والبحر خاص بالملح، فغلب لكونه أعظم. ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، أي: من المؤمنين والكفار، والدَّرَجَاتُ للعلو، والدركات للسفل، فاستعمل الدرجات في القسمين تغليباً للأشرف.

قال في «البرهان»^(١): وإنما كان التَّغْلِيْبُ من باب المجاز؛ لأنَّ اللفظ لم يستعمل فيما وضع له، ألا تَرَى أَنَّ «القَائِنِينَ» موضوع للذکور الموصوفين بهذا الوصف، فإطلاقه على الذکور والإناث إطلاقٌ على غير ما وُضِعَ له، وكذا باقي الأمثلة.

ومنها: استعمال حروف الجرِّ في غير معانيها الحقيقيَّة، كما تقدَّم في النوع الأربعين. ومنها: استعمال صيغة (افعل) لغير الوجوب، وصيغة (لا تفعل) لغير التحريم، وأدوات الاستفهام لغير طلب التَّصَوُّر والتَّصَدِيق، وأداة التَّمْنِي والتَّرَجُّي والنداء لغيرها؛ كما سيأتي كل ذلك في الإنشاء. ومنها: التَّضْمِين، وهو إعطاء الشيء معنى الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء. أمَّا الحروف: فتقدَّم في حروف الجرِّ وغيرها.

وأما الأفعال: فأن يُضْمَنَ فِعْلٌ معنى فعل آخر، فيكون فيه معنى الفعلين معاً؛ وذلك بأن يأتي الفعل متعدياً بحرفٍ ليس من عادته التَّعَدِّي به، فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصحَّ التَّعَدِّي به، والأول تضمين الفعل، والثاني تضمين الحرف. واختلفوا: أيُّهما أولى؟ فقال أهل اللغة وقومٌ من النحاة: التَّوَسُّعُ في الحرف. وقال المحققون: التَّوَسُّعُ في الفعل؛ لأنه في الأفعال أكثر.

مثاله: ﴿عَيْنًا يَتَرَّبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]؛ فيشرب؛ إنما يتعدى بمن، فتعديته بالباء إمَّا على تضمينه معنى (يروى) و(يلتذ) أو تضمين الباء معنى (من).

﴿أَجَلٌ لَكُمْ يَكُونُ لَكُمْ أَعْيُنٌ عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالرَّفْتُ لا يتعدى إلى إلا على
تضمّن معنى الإفضاء.

﴿هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَزُكَّى﴾ [النازعات: ١٨]. والأصل: (في أن)، فضمّن معنى (أدعوك).

﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥]، عُذبت ب: عن، لتضمّنها معنى العفو والصفح.

وأما في الأسماء؛ فإن يُضمّن اسمٌ معنى اسم؛ لإفادة معنى الاسمين معاً، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَنَ أَن
لَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]. ضمّن ﴿حَقِيقٌ﴾ معنى (حريص) ليفيد أنه محقوق بقول
الحق وحريص عليه؛ وإنما كان التضمين مجازاً، لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً، فالجمع
بينهما مجاز.

فصل: في أنواع مختلفة في عدّها من المجاز، وهي ستة:

أحدها: الحذف، فالمشهور أنه من المجاز، وأنكره بعضهم؛ لأن المجاز استعمال اللفظ في غير
موضوعه، والحذف ليس كذلك.

وقال ابن عطية: حذف المضاف هو عين المجاز ومعظمه، وليس كل حذف مجازاً.

وقال القرافي^(١): الحذف أربعة أقسام:

قسم يتوقف عليه صحة اللفظ ومعناه من حيث الإسناد، نحو: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]،

أي: أهلها؛ إذ لا يصح إسناد السؤال إليها.

وقسم يصح بدونه، لكن يتوقف عليه شرعاً، كقوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ

أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: فأفطر فعده.

وقسم يتوقف عليه عادة لا شرعاً، نحو: ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِصَاحِكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلِقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، أي:

فضربه.

وقسم يدل عليه دليل غير شرعي ولا هو عادة، نحو: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]،

دلّ الدليل على أنه إنما قبض من أثر حافر فرس الرسول.

وليس في هذه الأقسام مجاز إلا الأول.

وقال الزّنجاني في «المعيار»: إنّما يكون مجازاً إذا تغيّر حكم؛ فأما إذا لم يتغيّر - كحذف خبر

المبتدأ المعطوف على جملة - فليس مجازاً؛ إذ لم يتغيّر حكم ما بقي من الكلام.

وقال القزويني في «الإيضاح»^(٢): متى تغيّر إعراب الكلمة بحذف أو زيادة فهي مجاز، نحو:

﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ فإن كان الحذف أو الزيادة

(١) القرافي: أحمد بن إدريس، أبو العباس، شهاب الدين، صاحب الفروق (ت: ٦٨٤هـ). «الوافي» ٢٣٣/٦، و«المنهل
الصابي» ٢٣٢/١.

(٢) «الإيضاح» ص ٢٤٧ آخر الاستعارة.

لا يوجب تغيّر الإعراب، نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿فِيمَا رَحِمَتْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فلا توصف الكلمة بالمجاز.

الثاني: التأكيد؛ زعم قوم أنه مجاز، لأنه لا يفيد إلا ما أفاده الأوّل، والصّحيح أنه حقيقة. قال الطّروطوشي^(١) في «العمدة»: ومن سمّاه مجازاً قلنا له: إذا كان التأكيد بلفظ الأوّل نحو: (عجل عجل) ونحوه، فإن جاز أن يكون الثاني مجازاً جاز في الأوّل؛ لأنّهما في لفظ واحد. وإذا بطل حمل الأوّل على المجاز بطل حمل الثاني عليه، لأنه مثل الأوّل.

الثالث: التشبيه، زعم قوم أنّه مجاز، والصّحيح أنه حقيقة. قال الزنجاني^(٢) في «المعيار»: لأنه معنّى من المعاني، وله ألفاظ تدلّ عليه وضعباً، فليس فيه نقل اللفظ عن موضوعه.

وقال الشيخ عز الدين: إن كان بحرف فهو حقيقة أو بحذفه مجاز؛ بناءً على أن الحذف من باب المجاز. الرابع: الكناية، وفيها أربعة مذاهب:

أحدها: أنها حقيقة، قال ابن عبد السلام: وهو الظاهر، لأنها استعملت فيما وضعت له، وأريد بها الدلالة على غيره.

الثاني: أنها مجاز.

الثالث: أنها لا حقيقة ولا مجاز، وإليه ذهب صاحب «التلخيص»، لمنعه في المجاز أن يراد المعنى الحقيقي مع المجازي، وتجويزه ذلك فيها.

الرابع: وهو اختيار الشيخ تقي الدين السبكي: أنّها تنقسم إلى حقيقة ومجاز، فإن استعملت اللفظ في معناه مراداً منه لازم المعنى أيضاً فهو حقيقة، وإن لم يرّد المعنى بل عبّر بالملزوم عن اللازم فهو مجاز، لاستعماله في غير ما وضع له. والحاصل: أن الحقيقة منها أن يستعمل اللفظ فيما وضع له، ليفيد غير ما وضع له، والمجاز منها: أن يريد به غير موضوعه استعمالاً وإفادة.

الخامس: التقديم والتأخير: عدّه قوم من المجاز؛ لأنّ تقديم ما رُتّبته التأخير - كالمفعول - وتأخير ما رُتّبته التقديم - كالفاعل - نقلٌ لكل واحدٍ منهما عن مرتبته وحقّه.

قال في «البرهان»^(٣): والصّحيح أنه ليس منه؛ فإنّ المجاز نقلٌ ما وضع إلى ما لم يوضع له.

السادس: الالتفات، قال الشيخ بهاء الدين السبكي: لم أر من ذكر: هل هو حقيقة أو مجاز، قال: وهو حقيقة حيث لم يكن معه تجريد.

(١) الطّروطوشي: محمد بن الوليد، الأندلسي، شيخ المالكية (ت: ٥٢٠هـ). «سير أعلام النبلاء» ١٩/٤٩٠.

(٢) الزنجاني: عبد الوهاب بن إبراهيم، عالم من أئمة النحو، له مؤلفات في العروض والقوافي (ت: ٦٦٠هـ). «بغية الوعاة» ١/١٢٢.

(٣) الزركشي في «البرهان» ٣/٣٠٣ النوع: ٤٦.

فصل: فيما يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين. هو الموضوعات الشرعية؛ كالصلاة والزكاة والصوم والحج، فإنها حقائق بالنظر إلى الشرع، مجازات بالنظر إلى اللغة.

فصل: في الوساطة بين الحقيقة والمجاز.

قيل بها في ثلاثة أشياء:

أحدها: اللفظ قبل الاستعمال، وهذا القسم مفقود في القرآن، ويمكن أن يكون منه أوائل السور على القول بأنها للإشارة إلى الحروف التي يتركب منها الكلام.

ثانيها: الإعلام.

ثالثها: اللفظ المستعمل في المشاكلة، نحو: ﴿وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٤].

﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ذكر بعضهم أنه واسطة بين الحقيقة والمجاز، قال: لأنه لم يوضع لما استعمل فيه، فليس حقيقة، ولا علاقة معتبرة فليس مجازاً، كذا في شرح بديعية ابن جابر لرفيقه.

قلت: والذي يظهر: أنها مجاز، والعلاقة المصاحبة.

خاتمة

لهم مجاز المجاز، وهو أن يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر، فيتجوّز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ لَا تُوعَدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، فإنه مجاز عن مجاز، فإن الوطء تجوّز عنه بالسرّ؛ لكونه لا يقع غالباً إلا في السرّ، وتجوّز به عن العقد، لأنه مسبب عنه، فالمصحح للمجاز الأول الملازمة، والثاني السببية، والمعنى: لا تواعدوهنّ عقّد نكاح.

وكذا قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِبْرَهِيمَ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥]. فإن قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٢٥] مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ، والعلاقة السببية؛ لأن توحيد اللسان مسبب عن توحيد الجنان، والتعبير بـ (لا إله إلا الله) عن الوحدانية من مجاز التعبير بالقول عن المقول فيه.

وجعل منه ابن السّيد^(١) قوله: ﴿أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦]، فإن المنزّل عليهم ليس هو نفس اللباس، بل الماء المنبت للزرع، المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس.



(١) ابن السّيد: عبد الله بن محمد البطلاني، من علماء اللغة والأدب (ت: ٥٢١هـ). «بغية الملتصق» ٣٢٤.